الفرق الكلامية في الدراسات الأكاديمية: بين خطاب الافتراق ومطلب الموضوعية

الأستاذة: زبيدة الطيب، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

المقدمة

شهد الفكر الإسلامي منذ القرون الأولى تنوعًا ملحوظًا في المدارس الكلامية التي سعت إلى معالجة قضايا العقيدة، والدفاع عن أصول الدين. وشكلت بذلك روافد فكرية أدّت دورًا بارزًا في إثراء النقاش العقدي والفلسفي، وأسهمت في تطوير أدوات التفكير والمناظرة داخل الحضارة الإسلامية.

غير أنّ هذا التعدد غالبًا ما صُوِّر في الدراسات الأكاديمية التقليدية باعتباره مصدرًا للانقسام والافتراق بالنظر إلى الأحداث التاريخية والحروب والاختلافات التي شهدها التاريخ الإسلامي وواقع المسلمين اليوم؛ الأمر الذي انعكس على مناهج التعليم الشرعي وأدى في كثير من الأحيان إلى تغذية النزعة الطائفية من جهة. وإلى نفور يكاد يكون كليا من درس الفرق داخل الجامعات والكليات المتخصصة من جهة أخرى.

من هنا تبرز الحاجة إلى **مقاربة أكاديمية جديدة** لموضوع الفرق الكلامية داخل المؤسسات الأكاديمية، بمنهجية موضوعية تُعلي من قيمة التعدد الفكري دون أن تسقط في أحكام إقصائية أو طائفية نحو قراءة أكثر شمولًا تنظر إلى التعدد الكلامي باعتباره **بنية معرفية** و**رصيدًا حضاريًا**، وليس مظهرا للانقسام.

وعليه فإن المداخلة تهدف إلى:

أولًا-. **نقد المقاربات التقليدية والمعاصرة لمسألة الفرق.**

وثانيًا: **إبراز الإسهامات الحقيقية لهذه الفرق في تشكيل الفكر الإسلامي.**

وثالثًا، **اقتراح بدائل منهجية لتدريس مادة الفرق في الجامعات**، بما يضمن الموضوعية والحياد العلمي، ويُعلي من قيمة الفهم التحليلي بدل الحكم القيمي ويسهم في تجديد تدريس هذا الموضوع بما ينسجم مع متطلبات البحث العلمي المعاصر.

إشكالية الدراسة:

تتمحور حول إشكالية التعامل الأكاديمي المنحاز أو الإقصائي وتعيد مساءلة الدرس الخاص بالفرق في ضوء حالات التشرذم والانغلاق الذي يميز المشهد الفكري والسياسي والاجتماعي في العالم الإسلامي، وكيف يمكن الانتقال إلى مقاربة موضوعية تجعل من الفرق مصدر إثراء معرفي وفكري بدل اعتباره انقساما سلبيا؟

فرضيات الدراسة:

الدراسات الأكاديمية في أغلبها تعاملت مع الفرق بمنظور معياري (الحكم بالصواب والخطأ) بدل المنهج الوصفي التحليلي.

الفرق الكلامية أسهمت، رغم اختلافاتها، في بناء جهاز معرفي متنوع خدم الفكر الإسلامي.

اعتماد مقاربة أكاديمية حديثة يمكن أن يحوّل دراسة الفرق إلى مجال لفهم التعددية الفكرية بدل تعزيز الانقسام.

التساؤلات الفرعية:

كيف تناولت الدراسات الأكاديمية التقليدية والمعاصرة موضوع الفرق؟

ما هي المساهمات الفكرية والمعرفية التي قدّمتها الفرق الكلامية للحضارة الإسلامية ؟

كيف يمكن إعادة صياغة مناهج دراسة الفرق بما يضمن الموضوعية والحياد العلمي، ويتجاوز المقاربة الإقصائية أو الطائفية في دراسة الفرق الكلامية داخل الحقل الأكاديمي ؟

منهجية البحث

المنهج المقارن :لمقارنة بين المقاربات التقليدية والمعاصرة في دراسة الفرق.

المنهج الوصفي–التحليلي :لإبراز الإسهامات الفكرية والمعرفية للفرق المختلفة.

ثانيا– ضبط المفاهيم وفيه : الفرق بين "الفرقة" كتصنيف عقدي وبين "المدرسة الفكرية" كمساهم في الإثراء المعرفي.

1/ الفرق الإسلامية كتصنيف عقدي

جاء في المعجم الفلسفي" الفرقة جماعة تربطهم معتقدات معينة وكثيرا ما تعزلهم عن غيرهم فيكونون مجتمعا مغلقا."[1] أما الفرق الإسلامية؛ فهي: " جماعة يربطهم فهم المعتقدات الإسلامية المعلومة فهما مميزا نتج عنه نظرية في المعرفة ومباحث التوحيد والنبوات والإنسانيات والإمامة ويكونون من جراء ذلك مجتمعا متميزا مفتوحا على غيرهم إلا من شذ منهم."[2] . وهي، كما ترى، مباحث كلامية، ولذلك سميت تلك الفرق بالفرق الكلامية؛ أي تلك التي عرفت بتفسيرات خاصة لمسائل الصفات والقدر وبعض مسائل اليوم الآخر، وخالف بعضها بعضا فيها؛ من دون أن يطال ذلك أصل الإيمان بالأركان الأساسية للعقيدة الإسلامية؛ أي (الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره). كما نجد من يطلق عليها تسمية أصحاب المقالات، والمقالات هي الفهوم والتفسيرات الخاصة والمتعلقة بمسائل العقيدة الإسلامية؛ كما هو الحال في كشف الظنون لصاحبه حاجي خليفة.[3]

ويعرف بعض كتاب ومؤرخي الفرق والمقالات من القدامى والمحدثين الفرق الإسلامية تعريفات تستبطن الموقف منها ومن منهجها في الفهم والتفسير؛ فيسمونها الفرق "الضالة والمبتدعة" و"المذمومة" التي خرجت عن جماعة المسلمين وابتدعت طرقا مغايرة في فهم وتفسير مسائل العقيدة الإسلامية؛ كما نجده عند البغدادي في قوله:" الفرق هم أصحاب الأهواء الضالة الذين خالفوا أهل السنة والجماعة في أبواب العدل والتوحيد أو في الوعد والوعيد أو في باب القدر والاستطاعة أو في تقدير الخير والشر أو في الهداية والضلالة أو في الإرادة والمشيئة أو في باب الرؤية والإدراك أو في باب صفات الله عز وجل وأوصافه أو في باب النبوة وشروطها ونحوها من الأبواب التي اتفق عليها أهل السنة والجماعة من فريقي الرأي والحديث على أصل واحد خالفهم فيه أهل الأهواء الضالة من القدرية والخوارج والروافض والنجارية والجهمية والمجسمة والمشبهة ومن جرى مجراهم."[4] ونجده عند المحدثين ومنهم عبد المنعم الحفني صاحب موسوعة الفرق؛ الذي يقول:" المقصود بالفرق المذمومة أهل الأهواء الضالة الذين خرجوا على الجماعة في تفسيراتهم وتأويلاتهم وشذوا وأغربوا في أفكارهم واتخذ تطرفهم أشكال الخروج عن الإسلام نفسه في أبواب العدل والتوحيد والوعد والوعيد والقدر والاستطاعة والرؤية ...ونحو ذلك مما اتفق عليه أهل السنة والجماعة."[5]

ونجده بصورة أوسع عند الإمام ابن تيمية وأتباعه من السلفيين المحدثين؛ حيث يتضح أن الفرق هي ما خلا أهل السنة والجماعة من الفهوم والطوائف والحركات؛ التي تخالف منهجهم وتبتدع مناهج مغايرة لأن البدعة مقرونة بالفرقة كما أن السنة مقرونة بالجماعة، وهي كما يبدو قاعدة للإمام ابن تيمية

---

[1] / مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي ، القاهرة، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، 1983، ص 132

[2] / عمار جيدل، مدخل إلى دراسة الفرق الإسلامية، الجزائر، دار البلاغ للنشر والتوزيع، دت.

[3] / أنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج02، ص 1782.

[4] / عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، ص12.

[5] / عبد المنعم الحفني، موسوعة الفرق، ص09

جرى تعريف الفرقة على أساسها عند القوم.[1] وهي القاعدة التي يجعلونها ضابطا للفرز والنظر فيمن يلتزم بمنهج أهل السنة والجماعة في الفهم والتفسير ومن خالفهم، ويظهر ذلك على سبيل المثال في تعريف القنوجي لعلم الفرق؛ حيث يقول:" علم الفرق هو علم باحث عن ضبط المذاهب الباطلة المتعلقة بالاعتقادات الإلهية وهي على ما أخبرنا به نبينا صلى الله عليه وسلم عن هذه الأمة اثنتان وسبعون فرقة."[2]

على أن مفهوم الجماعة الذي تم توطينه وتكريس مفهومه على مدى التاريخ الإسلامي يكون في الواقع قد بدأ مع نكبة صفين؛ حيث تم إسقاط مفهوم الجماعة على جماعة سياسية بعينها؛ تتمثل في معاوية والنظام الذي يمثل من بني أمية، وبالتالي كانت الفرق هي من خالف بني أمية، والمقصود بهم حصرا قوم أحبوا إمامة علي رضي الله عنه وكرهوا إمامة معاوية، وهم الشيعة، وآخرون كرهوا إمامة معاوية وتحفظوا أو ثاروا ضد علي رضي الله عنه ومواقفه وهم الخوارج. وهكذا صار مفهوم الفرق عند القوم ليس من خالفهم فهم وتفسير مسائل العقيدة فقط، بل من عارضهم في الموقف السياسي وتركيبة الحكم أيضا؛ فشملت الفرق، بذلك، المعارضين السياسيين والمخالفين في منهج تفسير مسائل العقيدة.

وفي الوقت الذي نجد فيه قوما يوسعون مفهوم الفرق الإسلامية ليطال كل من خالفهم سواء في فهم العقيدة أو في السياسة والموقف من الحكام، نجد آخرون يوسعون من دائرة الفرق الإسلامية حتى لا يبقى مقصورا على المتكلمين فقط، بل ليشمل الصوفية أيضا باعتبارهم يمثلون منظومة فكرية تمتلك منهجا في فهم مسألة الوجود الإلهي ومسائل عقدية أخرى، وهو ما نجده عند الرازي في الباب الثامن من مؤلفه فرق المسلمين والمشركين؛ حيث يقول: " في أحوال الصوفية: " إعلم أن أكثر من حصر فرق الأمة لم يذكر الصوفية وذلك خطأ لأن حاصل قول الصوفية أن الطريق إلى معرفة الله تعالى هو التصفية والتجرد من العلائق البدنية وهذا طريق حسن."[3] ومكمن الخطأ في إقصاء المتصوفة من دائرة فرق الأمة من المتكلمين، حسب الرازي، هو أن للصوفية فهم وتفسير لبعض مسائل العقيدة، ومنها الطريق إلى معرفة الله تعالى؛ أي أنهم يشتركون مع المتكلمين والفرق الكلامية في ذلك ، ولذلك لا يوجد مبرر لتحييدهم عن الفرق الإسلامية، وقد نبه إلى ذلك مصطفى عبد الرازق في محاضرة بعنوان الصوفية والفرق الإسلامية ألقاها سنة 1932 في مؤتمر تاريخ الأديان، ونقله علي سامي النشار في مقدمة كتاب فرق المسلمين والمشركين للرازي الذي قام بتحقيقه. وهو ما نفهم منه أن مصطلح الفرق الإسلامية يمكن أن يتسع ليشمل كل من كان له فهم وتفسير لمسائل العقيدة الإسلامية تنتج عنه مواقف سياسية ورؤى ونظريات فكرية في الحياة وفي سائر الشؤون الدينية والدنيوية ولا يتوقف عند المتكلمين فقط.

وقد وجدنا من القدامى من جعل لفظة الفرقة صنوا للطائفة؛ كما هو الحال بالنسبة للشهرستاني في قوله: " ولأصحاب كتب المقالات طريقان في الترتيب: أحدهما أنهم وضعوا المسائل أصولا ثم أوردوا

---

[1] / أنظر: موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام، ص05.

[2] / حسن الصديق القنوجي، أبجد العلوم، ص 515.

[3] / الرازي فخر الدين، فرق المسلمين والمشركين، ص72

في كل مسألة مذهب طائفة طائفة وفرقة فرقة. والثاني أنهم وضعوا الرجال وأصحاب المذاهب أصولا ثم أوردوا مذاهبهم في مسألة مسألة."[1] فالفرقة عنده بمنزلة الطائفة. وهو ما عثرنا عليه في تعريف الفرقة في المعجم الفلسفي وخالفه عمار جيدل عندما عرف الفرق الإسلامية فقال:" جماعة يربطهم فهم المعتقدات الإسلامية المعلومة فهما مميزا نتج عنه نظرية في المعرفة ومباحث التوحيد والنبوات والإنسانيات والإمامة ويكونون من جراء ذلك مجتمعا متميزا مفتوحا على غيرهم إلا من شذ منهم."[2]؛ أي لا يمكن أن نصف كل الفرق الإسلامية بالانغلاق على نفسها وأفكارها، لأن الأصل في الممارسة الكلامية هو الانفتاح على الفرق الأخرى وعلى حججها قصد مجادلتها ودحض مقولاتها وإثبات حقانية وصوابية آرائها وتفسيراتها. ثم إن الفرقة تعد أكثر انفتاحا نظرا لتركيبتها النخبوية في مقابل الطائفة التي هي نسيج اجتماعي يضم كل الشرائح، ويعمد أفراده إلى التمسك بالكثير من الاعتقادات والأفكار والطقوس الموروثة، مهما بدا تهافتها لأنها تمثل الهوية التي يجب أن يحميها كي تحميه، ولذلك فالفرقة ليست هي الطائفة، بل يمكن أن يكون في الطائفة الواحدة العديد من الفرق التي تتفاوت في الانغلاق والانفتاح والغلو والإنصاف.

كما وجدنا من المحدثين من سمى الفرقة مذهبا، منهم عبد الرحمن بدوي في كتابه" مذاهب الإسلاميين"؛ حيث ذكر فيه: المعتزلة، الأشاعرة، القرامطة، الإسماعيلية والنصيرية. ومحمد أبو زهرة في كتابه "تاريخ المذاهب الإسلامية" الذي يذكر فيه مذاهب سياسية واعتقادية وفقهية، وهو يعني بالمذاهب الاعتقادية الفرق الكلامية، وذكر منها القدرية والمرجئة والأشاعرة والماتريدية. وقال أن اختلافاتها " لم تكن حول لب العقيدة كمسألة الجبر والاختيار وغيرها من المسائل التي جرى حولها اختلاف علماء الكلام مع اعتقاد الجميع بأصل الوحدانية وهو لباب العقيدة الإسلامية لا يختلف فيه أحد من أهل القبلة."[3] ولما كان المذهب هو ما يذهب إليه الشخص؛ متوسلا بمنهج خاص يسلكه ويوصله، بحسب ما تشهد عليه اللغة، فإنه صح، بنظر هذين العلمين، إطلاق لفظة المذهب على الفرق. على أن الشائع بين المختصين أن أكثر استعمال لفظة الفرق مقرونا بالعقائد، في الوقت الذي شاع فيه استعمال المذهب مقرونا بالفقه وعلم الخلافيات.

وقد سماها بعضهم تيارات كما هو الحال بالنسبة لمحمد عمارة في مؤلفه " تيارات الفكر الإسلامي" الذي أتى فيه على التأريخ للفرق الإسلامية ومقولاتها واعتبارها روافد الفكر الإسلامي المعاصر، وهي تيارات بالمعنى الذي تعدت مقولاتها وتأثيراتها الجانب المعرفي إلى المجتمع والسياسة وسائر مفاصل الحياة، فكانت تيارات ولجج كتيارات البحر وأمواجه المزبدة.

وتصنف الفرق، عقديا، بحسب المحاور العقدية الكبرى التي ناقشها علم الكلام، وهي ثلاثة أقسام رئيسية:

---

[1] / الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص06

[2] / عمار جيدل، مدخل لدراسة الفرق الإسلامية، مرجع سابق، ص

[3] / محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ص 06.

1. الإلهيات (مسائل التوحيد والصفات)
2. النبوات (مسائل الوحي والأنبياء والمعجزات)
3. السمعيات أو الإنسانيات أي ما يُعرف بالقدر، والإيمان، والجزاء، والرؤية، والإمامة.

ووفق هذه المحاور تقسم الفرق:

الإلاهيات:

أهل السنة والجماعة الأشاعرة والماتريدية :يثبتون الصفات دون تشبيه ولا تعطيل مع ميل واضح إلى بعض التأويل عند المتأخرين منهم.

المعتزلة: يؤكدون التنزيه التام لله تعالى اعتمادا على منهج التأويل، وينكرون الصفات الزائدة على الذات، فقالوا إن الصفات هي عين الذات.

الكرامية والمجسّمة :أثبتوا الصفات على ظاهرها حتى وقعوا في التشبيه.

الجهمية: نفوا الصفات مطلقًا بحجة التنزيه.

ثانيًا: النبوات

أهل السنة والجماعة :يرون أن النبوة فضل واصطفاء إلهي، وأن المعجزات دليل الصدق، وأن الوحي فوق العقل.

المعتزلة :جعلوا المعجزة دليلًا عقليًا على صدق النبوة، وربطوا النبوة بضرورة العقل في معرفة الحسن والقبح.

ثالثًا: السمعيات / الإنسانيات: تشمل مسائل القدر، الإيمان، اليوم الآخر، والرؤية الإلهية.

في القدر:

القدرية والمعتزلة :الإنسان حر مختار لأفعاله.

الجبرية :الإنسان مجبور لا اختيار له.

أهل السنة :أخذوا بالوسط؛ لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين أو ما يسمونه ويقولون الكسب في أفعال العباد.

في الإيمان:

الخوارج: الإيمان عمل واعتقاد، ومن ارتكب كبيرة خرج من الملة.

المرجئة: الإيمان تصديق قلبي فقط.

أهل السنة :الإيمان قول وعمل يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي.

في الرؤية:

أهل السنة :يثبتون رؤية الله عز وجل في الآخرة بلا كيف.

المعتزلة والجهمية :ينكرونها تنزيهًا لله تعالى عن الجهة والمكان.

في الإمامة:

الشيعة :يرون الإمامة أصلًا من أصول الدين بالنص والعصمة.

الخوارج :يرون أن الإمامة بالاختيار، وأن الخروج على الإمام الجائر واجب.

أهل السنة :الإمامة فرع من فروع الدين، تثبت بالبيعة والشورى.

2/ "المدرسة الفكرية" كمساهم في الإثراء المعرفي.

إن القارئ لتاريخ الفرق الإسلامية يجد أن " الفرقة أوّل ما تنشأ تعبّر عن مشروع فكري ناهض بوظيفة تأويل جديد للنص القرآني. ثمّ تتشكّل أسس ذلك المشروع شيئًا فشيئًا بحسب ما توفّره المعرفة السائدة من إمكانات بحث ونظر ومناهج استدلال وحجاج."[1] غير أنّ النصّ القرآني الذي تعنى به الفرق الإسلامية هو **النصوص المتعلّقة بالمعرفة العقدية والمعارف ذات الصلة تحديدًا**، دون سائر النصوص القرآنية كآيات الأحكام والقصص وغيرها، إلا في الحدود التي تقتضيها الحاجة للاستدلال في تأويل النصوص العقدية.

ولذلك وجدنا من سمى الفرقة مدرسة كما هو الحال بالنسبة **لسليم العوا في كتاب حمل عنوان** " **المدارس الفكرية الإسلامية من الخوارج إلى الإخوان المسلمين**" وفيه أتى على ذكر الفرق التي كان لها أثر كبير في الفكر الإسلامي والواقع الإسلامي قديما وحديثا، وهي مدارس من حيث كون المدرسة هي جماعة من المنظرين أو المفكرين في أي مجال من المجالات المعرفية؛ تجمعهم فكرة واحدة وآراء واحدة. فهناك مدارس في المعتقد وأخرى في السياسة والاقتصاد والاجتماع والنفس وغير ذلك.

[1] / مؤمنون بلا حدود، بسام الجمل، مقالة في الفرق الإسلامية https://www.mominoun.com/articles%

وبناء عليه فالفرق الإسلامية؛ هي منظومة فكرية قائمة على تصورات ومفاهيم وتفسيرات خاصة للعقيدة الإسلامية؛ تصدر عنها بالضرورة سلوكات عملية ومواقف سياسية وممارسات في تمثل الدين وتطبيقه في الواقع؛ وهي بذلك تشكل تحيزات فكرية وثقافية كامنة لها.

وبصرف النظر عن الموقف من تأويلات الفرق الإسلامية لمسائل عديدة في العقيدة الإسلامية والاختلافات الناجمة عن ذلك؛ إلا أنها تعد " من مظاهر خصوبة الفكر الإسلامي ومن ثم ازدهار الحضارة الإسلامية."[1] بل إن الفرق الإسلامية وأصحاب المقالات؛ هم الممثلون الحقيقيون للفلسفة الإسلامية في مقابل الفلاسفة المشائين من أمثال الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد الذين هم مقلدة اليونان؛ كما يذهب إلى ذلك علي سامي النشار الذي يقول:" ما زلت أقول أن الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد "مقلدة اليونان" والمقلد غير عقلاني [...] لقد بدأ الإبداع الفلسفي في الإسلام لدى المعتزلة وأعقبهم الأشاعرة والشيعة وهنا تكمن فلسفة الإسلام الحقيقية." [2] وهي تمثل الجانب الأصيل وأبرز وأهم مظان الفلسفة الإسلامية بنظر الشيخ مصطفى عبد الرازق ومحمود الخضيري وعبد الهادي أبو ريدة كما يلح على ذلك الدكتور علي سامي النشار. ومعنى ذلك " أن ذاتية العرب وعبقريتهم ينبغي أن تلتمس لدى الطوائف الإسلامية الدينية."[3] والغريب أن نجد من ينصف الفرق من المستشرقين ويتحدث عنهم بإيجابية تناقض تماما ما يلح عليه الكثير ممن يكتبون عن الفرق الإسلامية اليوم ويقرنون تمزق الأمة واقتتالها بتعدد تفسيرات الفرق؛ يقول المستشرق مونتغمري وات: "الفرق ليست عبارة عن مبتدعين بل مساهمين مهمين في نمو وتطور الحياة الإسلامية وفكرها." [4]

وإذا كانت الفرقة في التاريخ الفكري للحضارة الإسلامية تشكل مشروعا فكريا قائما على تأويل جديد للنص القرآني؛ فقد شكلت في الآن نفسه الحواضن والأطر الفكرية والاجتماعية للمعرفة العقدية وتأويلاتها المختلفة، وعكست تنوع وتعدد التحديات والإشكالات التي استولت على اهتمام المتكلمين. ولذلك فإنه لا يمكن الحديث عن نشأة علم الكلام والفلسفة الإسلامية دون الحديث عن الفرق الإسلامية؛ بوصفها المنبع والخزان الذي يحتفظ بالآراء الكلامية المختلفة.

وهذا يعني أنه إذا ما أعيد النظر في هذه التجربة من منظور تاريخ الفكر أو فلسفة الدين، فإنّنا نكتشف أنّ الفرق الكلامية لم تكن مجرد انقسامات وكيانات متصارعة حول الحق والباطل، بل بنية معرفية ومدارس معرفية أسهمت في بلورة أدوات التفكير المنطقي والجدلي، وفي إثراء النقاشات الكبرى حول قضايا العقل والنقل، الحرية والجبر، الصفات الإلهية، والعدل الإلهي. بل إنّ الكثير من التطورات التي عرفتها العلوم الإسلامية –مثل أصول الفقه على يد الأشاعرة والماتريدية وقد كانت غالبيتهم من

---

[1] / أحمد محمود صبحي، في علم الكلام، ج1، ص 09

[2] / علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج1، ص 18

[3] / أرنست رينان، نقلا عن: علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي، ج1، ص52

[4] / مونتغمري وات، الجماعة والفرق، مجلة الاجتهاد، 1993. ص16https://hekmah.org/%D8

الشافعية والمالكية، أو علم الكلام والمنطق والفلسفة والجدل والمناظرة وغيرها من أدوات التفكير في الحضارة الإسلامية على يد المعتزلة وسائر المتكلمين ودور الخوارج والشيعة في إثراء النقاش حول مسألة الإمامة والسلطة لم تكن لتتبلور لولا الحوارات والسجالات التي أثارتها هذه الفرق.

ثالثا– المقاربات التقليدية المعاصرة وأثر ذلك على تنامي الفكر الطائفي والإقصائي في بعض البيئات العلمية المتخصصة.

المقاربات التقليدية لمسألة الفرق الإسلامية، ونعني بها المنهج الكلاسيكي الذي اعتمده العلماء المسلمون منذ القرون الأولى في دراسة الفرق، مثل: عبد القاهر البغدادي في الفرق بين الفرق، والشهرستاني في الملل والنحل، والاسفرائيني في التبصير في الدين، وكتب "المقالات" كـ مقالات الإسلاميين للأشعري، والملل والنحل لابن حزم. وهي مقاربات **وصفيّة تعنى بالتعريف** بالفرق وآرائها وتتميز بكونها ذات طابع أو توجه معياري يركز على الحكم بالهدى والضلال والسنة والبدعة.

والمعيارية في التصنيف (Normativity) تعني وجود مقياس أو معيار ديني أو عقدي يُستخدم للحكم على الفرق. وتتجلى المقاربات التقليدية في عدة مظاهر تتمثل خاصة في مرجعية "**الفرقة الناجية:**" **فقد** استند أغلب المؤلفين إلى حديث الافتراق المشهور:" افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة.." هذا الحديث صار **الإطار المعياري** الذي يُقاس عليه التصنيف: فمن وافق أهل السنة والجماعة فهو من الفرقة الناجية، ومن خالفهم فهو من "الفرق الهالكة."

كما تبرز المعيارية في مظهر آخر، ونعني به التصنيف أو المقاربة بحسب الموقف العقدي؛ فالبغدادي، مثلًا، صنّف الفرق بحسب قربها أو بعدها عن أصول أهل السنة من الأشاعرة في مسائل التوحيد والقدر والصفات والرؤية والنبوة وغيرها...كذلك الحال بالنسبة للأشعري وغيره من كتاب المقالات. ولذلك نلاحظ أن المقاربات الكلاسيكية أغلبها تقوم على ثنائيات قيمية معيارية (سنة/ بدعة، جماعة/ فرقة، الهدى / الضلال. ما جعل الكتابة عن الفرق في غالبيتها لا تميل إلى التحليل الفكري بل أسست للتقويم والفرز العقدي، وهو أحد أهم نتائج هذه النزعة المعيارية.

وقد تبنى الدرس المعاصر في غالبيته رؤية القدامى وعلى هذا الأساس يحضر الطالب الدرس أو يغادره؛ لأن حضور درس يشيد بالفرقة ومنطقها يعد خروجا عن الدين وإسهاما في التلاعب بعقيدة الطلاب والشباب من وجهة نظرهم. وعلى النقيض من ذلك فإن حضور الدرس ومستواه هما منوطان بتكثيف اللغة الطائفية والمذهبية التي تعلي من شأن الذات، في مقابل تكفير وتبديع المخالف وفي أحسن الأحوال تسفيه رأيه والاستهزاء بموقفه.

وفي هذا السياق يمكن أن نعثر على ترسانة الكتب والمؤلفات والمحاضرات واللقاءات؛ التي تنشر هنا وهناك والتي يجتهد أصحابها في الترويج لمقولة واحدية الفهم العقدي المستقيم، وتبديع وتضليل

مختلف الفهوم والفرق بالتذكير بالسقطات والاختلالات التي مر بها المسلمون في تاريخهم، ويمرون بها في حاضرهم على اعتبار أن الفرق هي سبب كل ذلك. وننظر في الآن نفسه إلى ما يقدم لطلبة العلم الشرعي في مختلف الجامعات المتخصصة في أغلب العالم الإسلامي من مادة " معرفية" حول الفرق الإسلامية؛ تبدع الفرق وتضلل المخالف وتكرس الفهم الواحد وتحصر التفسير القويم في الفرقة الواحدة، وتقدم لأجل ذلك المبررات والمحاذير.

ومع الاعتراف أن لحظات مؤلمة في التاريخ الإسلامي كان وراءها الافتراق العقدي والمذهبي، إلا أن ذلك لا يجب أن يكون مبررا لإعادة لحظة السقوط في التاريخ الإسلامي وترديدها وتقديمها للطالب على أنها المعلومة والمعرفة النهائية التي ينبغي أن يتلقاها، وهو ما يؤكده محمد أبو زهرة في نفيه أن تكون الاختلافات الكلامية هي ما يربض خلف افتراق المسلمين؛ إذ يقول: "لقد وجدنا أن العصبية العربية والشعوبية ثم الانحياز الإقليمي ثم إحياء اللغات القديمة والملوك الذين أقاموها حربا بين المسلمين كانوا من أسباب الفرقة."[1]

ما يعني أن الاختلافات في الفهم والتفسير ليست هي ما جر ويجر على المسلمين الحروب والاقتتال، بل السياسة والمصالح الضيقة والتوجيهات الاستبدادية هي من كان السبب في ذلك. ولا يمكن للمبتدئ في قراءة الفكر الإسلامي أن يغفل دور سلطات المأمون والمعتصم والواثق في إشعال فتنة خلق القرآن ومحنة أحمد بن حنبل، كما لا يمكن تجاوز دور المتوكل ومَن بعده في مواصلة الفتنة والتأسيس لترسيم التفسيرات العقدية ومصادرة حق الآخر الفهم من خلال ملاحقة المعتزلة وتصفية المعارضين للفقهاء والمحدثين؛ ما يعني أن المسألة بعيدة عن اختلاف الفرق في تفسيراتها وإنما في توظيف مقولات الفرق من أجل إشعال الفتن وإشغال الناس عن الأمور الأساسية التي تتعلق بشؤون دولتهم. وهو الذي يتم تكريسه إلى يوم الناس هذا بغرض التيئيس من محاولات النهوض في العالم الإسلامي وذلك عن طريق الدمج بين عنصري النهوض والاختلافات الطائفية والعقدية والفقهية.

ولذلك ينبغي أن يلتفت أصحاب الشأن من الأكاديميين والباحثين والأساتذة المتخصصين اليوم إلى ضرورة التحرر من الموروث التاريخي الطائفي والصور النمطية في معالجة مسألة الفرق وتصميم الدروس والمحاضرات والذهاب نحو البحث في العناصر الإيجابية والعقلانية لدى مختلف الفرق الإسلامية، وهو ما دعا إليه علي سامي النشار؛ حيث يقول: «وكانت الفكرة السائدة أن أهل السنة والمعتزلة وحدهم قاموا بالدفاع عن فلسفة الإسلام المعبرة عن أصالته تجاه أهل الفلسفات الأخرى من مسيحيين ويهود وثنوية وفلاسفة، بينما كان عمل الشيعة أن تهاجم فقط المجموعة الإسلامية وأن تناقض آراءها. وهذا خطأ كبير، كان علماء الشيعة المعتدلة . هكذا . في عصرهم الأول، كما كانوا في عصرهم الأخير . مشاعل مفسرة لروح الإسلام تجاه أعدائه، فوقفوا بالمرصاد للثنوية والمسيحية واليهودية والفلاسفة وغلاة الشيعة أنفسهم وشاركوا علماء أهل السنة والمعتزلة في إقامة البناء العقائدي الإسلامي."[2] ودعا إليه

---

[1] – محمد أبو زهرة، الوحدة الإسلامية، بيروت، دار الرائد العربي، د.ت، ص8

[2] / نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ط7، مصر، دار المعارف،1977، ج2،ص17

المفكر السوري جورج طرابيشي في نقده للجابري وموقفه من الشيعة:" إننا لا نرى في الشيعة " الباطنية " ولا غير الباطنية " آخر " الحضارة العربية الإسلامية. بل هي لهذه الحضارة، مثلها مثل السنة، (ذات)، وهي لهذه الأخيرة، في بناء تلك الحضارة، شريك، وإن تكن هذه الشراكة كثيرا ما تلبست شكل الخصومة."[1] لأن نفي هذا الشريك أو ذاك هو من قبيل الاستئصال والاستبعاض والإفقار الذي لا يعوض والذي تتبعه بالضرورة حرب الذات على ذاتها كما يقول طرابيشي.[2]

رابعا– نحو مقاربة موضوعية جديدة

المقاربة الموضوعية تقتضي تجنب المعيارية، والتركيز بدلا من ذلك على التحليل والمقارنة من خلال:

1/ بيان الحاجة لعلم الفرق وتحديد الغاية منه:

فالنظرة التحليلية تظهر أن هناك حاجة معرفية ماسة للتعرف على الفرق ومقولاتها وتفسيراتها وفهومها للعقيدة الإسلامية وجزئياتها؛ خاصة من قبل طلبة العلم الشرعي وتكمن الحاجة إلى ذلك في النقاط الآتية:

–كون مقولاتها وآثارها الفكرية لا تزال حاضرة في الوقت الراهن؛ فتلك المقولات والتفسيرات والفهوم وإن كانت قد صدرت وفق رؤية ومنهج بالنسبة لواضعيها ومؤسسيها، فقد تم توظيف الاختلاف حولها في صراعات وخلافات دموية انتهت في كثير من الأحيان إلى محن اجتماعية واضطرابات سياسية وأمنية كثيرة. وقد ذكر علال الفاسي الكثير من الشواهد على ذلك مشرقا ومغربا؛ منها ما وقع في سنة (447هـ)من "فتنة بين الأشاعرة والحنابلة لدرجة منع أحد الفريقين الآخر من حضور الجمعة والجماعات، وما وقع بينهم في (سنة469هـ)من تبادل للاتهامات بالتفسيق والتبديع والتكفير[3]، ومنها الفتنة التي وقعت بين الموحدين والمرابطين بزعامة محمد بن تومرت (ت524هـ) الذي اتهم مخالفيه من المرابطين بتهم عقدية كثيرة أهمها: التشبيه والتجسيم.. ثم تهمة المروق من الدين عموما، فاستبيحت بذلك الدماء وهدمت الدور، وأدخل الغرب الإسلامي في فتنة دامية.

وفي هذا السياق لا ينبغي أن يفوت طالب العلم الشرعي أن كثيرا من الأحداث التي يشهدها العالم الإسلامي إنما ترتد في جزء كبير منها إلى هذا الإرث الخاص بالفرق الإسلامية؛ ما يستدعي ضرورة المعرفة من أجل فهمها والبحث في كيفية تطويق الخلافات والاستفادة من تنوع المصادر وتطويعها وتأصيل حرية الرأي والتفكير والفهم.

– . كون الفرق الإسلامية ومقولاتها جزء من التراث الفكري الإسلامي الذي يحسن بطالب العلم الشرعي المتخصص التعرف عليه؛ فإن الأمم الحية لا تنقطع عن تاريخها لمجرد أن جزءً منه أو بعضه فاسد، بل

---

[1] / جورج طرابيشي، مذبحة التراث في الثقافة العربية المعاصرة، ط3، بيروت، دار الساقي، 2012، ص90.

[2] / المرجع نفسه.

[3] – ابن كثير، البداية والنهاية،ج15، ص729، أحداث(سنة 447 هـ.

إنها تعمل على الاستفادة من محطات الفشل فيه حتى تستعيد قوتها ودورها الحضاري؛ لأنه يظل تاريخا بشريا يحسن بنا الاستفادة من محطاته المضيئة وتجاوز المحطات المظلمة.

–ضرورة فهم مقولاتها وأفكارها وتفهمها بهدف الوصول إلى مرحلة فكرية نضيجة يُحسن فيها المسلمون إدارة الخلافات الفكرية للحيلولة دون الصراعات الدموية المذهبية والطائفية التي تتغذى من مقولات الفرق وأفكارها وفهومها اليوم؛ فإن قراءة أفكار ومقولات الفرق الإسلامية في إطارها الزماني والمكاني وضمن النظام المعرفي الذي يحكمها من شأنه أن يفتح الأبواب مشرعة لتفهمها ويقلص من مساحات التعصب للرأي والشطط فيه، ومن شأنه، أيضا، أن يؤسس لحوار ونقد علميين بعيدا عن لغة التجهيل والتفسيق والتبديع المقيتة.

2/ ترك تقديم المبررات والمحاذير لدراسة الفرق:

إن اعتماد المنهج التحليلي إلى جانب المنهج المقارن يجنب الباحث أسلوب التبرير وصناعة المحاذير التي تمنع دراسة الفرق، والتي يجتهد الكثير منهم في تقديمها لطالب العلم الشرعي على وجه الخصوص، ومن ذلك:

–إن دراسة الفرق الإسلامية هي إحياء للبدع التي سادت في زمن مضى وانقضى وتم القضاء عليها بفضل التمكين لعقيدة أهل السنة والجماعة على يد المتوكل، ودراستها هو نسف لجهود العلماء والدعاة التي جاهدت بالدم والعلم من أجل القضاء عليها، والتي يعد الإمام أحمد ابن حنبل قائدها ونموذجها.

على أن التعرف على الفرق لا نعني به عرض الرأي الواحد أو عرض رأي فرقة بعينها دون الأخرى، بل هو معني بتقديم آراء الفرق كلها، وهذا ما يجعل هذا المحذور مردود وغير ذي أهمية. ثم إن عرض الآراء من شأنه أن يسهم في تشكيل وعي الطالب تجاه تراثه وواقعه الفكري والسياسي والاجتماعي.

–لا مبرر لدراستها لعدم وجود الفرق في هذا العصر؛ وهذا المحذور متهافت وفيه جهل أو تجاهل أو تجاوز للواقع وعطل كبير في أجهزة وآليات الاستقطاب للمشهد الفكري والثقافي والسياسي والاجتماعي؛ فالعالم الإسلامي اليوم حدوده طائفية ومذهبية أكثر منها جغرافية، والمقولات العقدية والمذهبية والطائفية تسهم بدرجة كبيرة في صياغة المواقف في السياسة والاجتماع والعلاقات.

– إن دراسة الفرق تعمق الهوة بين المسلمين، وهذا يمكن أن يكون صحيحا بالنظر إلى غاية الدارس أو المدرس والأستاذ والباحث؛ فتعلم الفرق ليس محمودا لذاته ولا مذموما لذاته وإنما يتعلق المدح والذم بالغاية التي يتوخاها المدرس والمتلقي والطالب من دراسته لهذا العلم.

3/ اعتماد منهج دراسة خاص:

ونعني بالمنهج الخاص؛ ذلك المنهج الذي يستند إلى الرؤية القرآنية؛ بوصفه (أي علم الفرق)

ينتمي إلى البنية الفكرية الإسلامية، ويتمثل هذا المنهج فيما ينبغي أن يكون عليه المدرس والدارس أو المتلقي من شروط وضوابط تؤهله لمباشرة البحث أو تدريس الفرق.

أولها– الضوابط المعرفية: والمراد بها امتلاك الأدوات المعرفية المتمثلة في:

–الاستيعاب الجيد والبحث المستمر والقراءة والعودة إلى المصادر مع توخي الموضوعية والوظيفية والابتعاد عن القراءات المذهبية والطائفية؛ أي أن يكون "متحليا بنباهة الفكر ولا يكون ذلك إلا بالتحصيل والقراءة المستمرة " [1]

–التمكن من المصطلح من أجل تفادي التعميم وفهم المراد منه عند أصحابه حتى لا يقع في أخطاء في حق هذه الفرقة أو تلك؛ كما هو حاصل في فهم مصطلح المتشابه والقضاء والقدر؛ ففهم المصطلح ببعد واحد يؤدي حتما إلى إنتاج معنى واحد[2]

–التمكن من علوم اللغة وهذا ضابط لم يختلف حوله اثنان وقد أسهب الأصوليون في بيان دور اللغة العربية في مجال الدراسات الإسلامية لارتباطها بالنص الذي نزل على طرائق العرب في الكلام؛ فيقول أحدهم:" معرفة موضوعات اللغة من جهة الحقيقة والمجاز والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد ...مما لا يعرف في غير العربية[3]."

– التعامل المباشر مع المصادر لأن تقرير آراء الفرقة من مصادر خصومها يؤدي حتما إلى التجني أو تقويلها ما لم تقل ثم إصدار الأحكام الجزافية وبناء المواقف والسلوك وفقها.

ثانيها: الضوابط الأخلاقية: وهي في الجملة ما ينبغي أن يتحلى به المسلم من أخلاق تمنعه من التجني على المخالفين أو تقويلهم ما لم يقولوا أو ازدراء آرائهم وتحقير فهومهم والتعالي عليهم واحتكار الحقيقة والانغلاق على الرأي الخاص ونبذ الآراء المخالفة ومن ذلك:

–استحضار الرقابة الإلهية: لأننا "لا نفعل ذلك في غيبة المولى بل تحت سلطانه ورعايته ورقابته فنحن نستلهمه دائما كما لو كان يواصل في أعماقنا دوره كمشرع ." [4]

–التثبت قبل إصدار الأحكام: وهو تحصيل حاصل لاستحضار الرقابة الإلهية أو ما أسماه الدكتور جيدل بالتقوى بمضمونها المعرفي أو العلمي.

– ترك الانتصار للذات إن أفضى البحث الموضوعي إلى عدم صحة المعارف السابقة والانتصار بدلا

---

[1] – عمار جيدل، المرجع السابق، ص11

2 – أنظر: المرجع نفسه، ص60

3 – سيف الدين الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ص 09.

4 – عبد الله دراز، دستور الأخلاق في القرآن، تعريب وتعليق: عبد الصبور شاهين، ص18.

عن ذلك لمقتضيات البحث الموضوعي مع الحرص على حق النقد الذي لا يعني الازدراء والسخرية. وترك التعالي على المخالف والبحث عن التقاطعات والمشتركات.

4/ تقديم الأصول المنهجية على الأصول الاعتقادية:

فالأصول الاعتقادية لمختلف الفرق إنما تنبني على الأصول المنهجية التي تستند إليها كل فرقة، ونعني بالأصول المنهجية جملة المبادئ التي تتشكل من الأدوات الفكرية والمنهجية والأحداث والوقائع التي تحدد شكل التفسير وطبيعة الفهم. ودراسة هذه الأصول، بل وتقديمها له أهداف مفيدة سواء من الناحية المعرفية أو من ناحية تحقيق مستوى الموضوعية في التعامل. ومن ذلك:

-/ بيان الفهم المتميز لكل فرقة وما ينتج عنه من نظريات معرفية ومواقف سلوكية، وهو ما يساعدنا على الابتعاد عن الصور النمطية والأحكام المسبقة على مواقف وآراء هذه الفرقة أو تلك دون معرفة كاملة. أو تكوين معرفة قاصرة وأحيانا متجنية عنها من خلال آراء الخصوم؛ فالتعرف على أصول الفرقة يجعل الدارس يفهم أن ما يصدر عنها من آراء ومقولات هو وليد تلك الأصول؛ أو هو نتيجة طبيعة لطريقة التفكير فينبعث في نفس الدارس شيئا من الاحترام لهذه الفرقة تبعا لاحترامها لخياراتها المنهجية، ويكون النقد أو المناقشة، من هذا المنطلق، هادئة ومحترمة وبعيدة عن التجهيل والتبديع وما إلى ذلك...

-/ تحقيق الفهم المتبادل فيما بين المسلمين فهما صحيحا على وفق مقررات مؤلفاتهم ومصادرهم، ما يؤدي إلى الانفتاح على الرأي الآخر والفهم الآخر وقبوله، والقبول لا يعني الاقتناع؛ لأنه بالقدر الذي يحدث الفهم تتسع دائرة التفهم والاقتراب من غير أن يسلب أحد حق الآخر في الفهم أو التفسير أو الرأي.

-/ كشف أسباب الاختلاف؛ فإذا تم التعرف على أصول هذه الفرق وتلك وظهر توافق الآراء والمقولات معها(أي مع الأصول) انكشفت الأسباب الحقيقية التي تتدخل عادة لتجعل من الاختلاف خلافا [1] أي يظهر مع الدرس أن أسباب الاختلاف والصراع ليست من بين الأصول ولا هي جزء منها.

-/ فتح آفاق التواصل مع مختلف أنماط فهم وتفسير مسائل العقيدة الإسلامية ومن ثم التأصيل لحرية الفكر والتعدد .

-/ تجاوز المنطق الشمولي الذي يتمسك بطريقة واحدة لفهم تلك المسائل ومن ثم العمل على تعدد آليات الفهم.

الخاتمة

[1] – انظر في التفريق بين الاختلاف والخلاف: أبو البقاء الكفوي، الكليات، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1998، ص61.

يتبيّن من خلال هذا العرض أنّ دراسة الفرق الكلامية لا يمكن أن تُختزل في خطاب الافتراق أو في مقولات التبديع والتضليل؛ التي سادت عبر قرون طويلة من التدوين العقدي، بل ينبغي أن تُفهم في سياقها التاريخي والمعرفي بوصفها **حلقات في مسار تطوّر الفكر الإسلامي** وإحدى أبرز تجلياته العقلية والحضارية. فالفرق، وإن انطلقت من اختلافات في فهم النصوص وتأويلها، فقد أسهمت في إثراء الفكر الإسلامي وإطلاق طاقاته الجدلية والمنهجية، وأنتجت أطرًا فكرية متنوّعة في النظر إلى قضايا العقيدة والوجود والحرية والعقل والنقل. ومن ثمّ، فإنّ التعامل الأكاديمي مع هذه الظاهرة الفكرية لا يجوز أن يظل أسير المقاربات المعيارية التي تُقيم الأحكام على أساس الانتماء، بل يجب أن ينتقل إلى **مقاربات تحليلية موضوعية** تُعلي من شأن الفهم العلمي، وتتعامل مع الفرق باعتبارها **مدارس فكرية** لا مجرد انقسامات عقدية.

إنّ المقاربة الموضوعية الجديدة التي يدعو إليها هذا الطرح لا تنفي الاختلاف، بل تحتضنه وتحوّله إلى **قيمة معرفية** تُغني الفكر الإسلامي وتفتح أمامه آفاق التجديد والاجتهاد، كما تتيح للدرس الأكاديمي في الجامعات أن يتخلّص من الإرث الإقصائي والطائفي، وأن يُعيد الاعتبار لعلم الفرق بوصفه علمًا لفهم التنوع لا لإدانته. وهكذا، يمكن القول إنّ الانتقال من خطاب الافتراق إلى مطلب الموضوعية يمثّل خطوة ضرورية في مسار تجديد الفكر الإسلامي المعاصر، وفي بناء وعي علمي منفتح قادر على إدارة الخلاف وتثمير التعدد، بدل أن يُعيد إنتاجه على هيئة صراع أو قطيعة.

التوصيات:

1 . تعزيز البحث الأكاديمي المقارن بين الفرق في البحوث ومذكرات التخرج

2 . الانفتاح على البحوث الغربية في **religious sects** وكيفية مقاربة التعددية العقدية.

3 . استلهام مناهج علم الاجتماع الديني، تاريخ الأفكار، فلسفة الدين، بدل الاقتصار على **الجدل العقدي**

قائمة المصادر والمراجع:

ابن كثير، البداية والنهاية، ج15.

أحمد محمود صبحي، في علم الكلام، ج1.

جورج طرابيشي، مذبحة التراث في الثقافة العربية المعاصرة، ط3، بيروت، دار الساقي، 2012،

حاجي خليفة، كشف الظنون، ج02

حسن الصديق القنوجي، أبجد العلوم،

الرازي فخر الدين، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1982

سيف الدين الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام

الشهرستاني، الملل والنحل، ط3، بيروت، دار المعرفة، 1993، ج1.

عبد الله دراز، دستور الأخلاق في القرآن، تعريب وتعليق: عبد الصبور شاهين

عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة منهم، تحقيق محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سيناء
عبد المنعم الحفني، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية، ط1، دار الرشيد، 1993.
علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ط7، مصر، دار المعارف،1977، ج2
عمار جيدل، مدخل إلى دراسة الفرق الإسلامية، الجزائر، دار البلاغ للنشر والتوزيع، دت.
مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، القاهرة، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، 1983
محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، دت، دط.
محمد أبو زهرة، الوحدة الإسلامية، بيروت، دار الرائد العربي، دت،
موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام، **إعداد مجموعة من الباحثين، إشراف: علوي بن عبد القادر السقاف**
مونتغمري وات، الجماعة والفرق، مجلة الاجتهاد، 1993. https://hekmah.org/%D8
مؤمنون بلا حدود، بسام الجمل، مقالة في الفرق الإسلامية https://www.mominoun.com/articles%